جامعة النجاح الوطنية
نابلس _ فلسطين
كلية الفنون الجميلة

بحث مشروع تخرج

العملة الفلسطينية

اعداد الطالبة: هدى هشام صدقة

اشراف: د. محمد سلامه

دكتور في كلية الفنون _ تصميم جرافي

الشكر والاهداء

اهدي هذا العمل الي ابي الذي لم يبخل على يوما بشي، والي امي التي زودتني، بالحنان، والي كل من علمني حرفاً أصبح سندا وساعدني في حياتي.

الملخص

يتحدث هذا البحث عن تاريخ العملة الفلسطينية، والأسباب التي منعت من وجود عمله فلسطينية في زمننا هذا، وعن ربط العملة الفلسطينية بالاقتصاد الفلسطيني، واخيرا هل يمكن لدولة فلسطين انتاج عمله خاصه فيها وما السلبيات والايجابيات التي تندرج على دوله فلسطين في حال انتجت عمله خاصه فيها.

الفهرس

الشكر والاهداء ٢
الملخص ٣
الفصل الأول..... ٥
المقدمة:..... ٥
مشكلة البحث:..... ٦
أهمية البحث:..... ٧
اهداف البحث:..... ٨
الفرضيات:..... ٩
المحددات:..... ١٠
الفصل الثاني..... ١١
تاريخ العملة الفلسطينية :..... ١١
اثر الاقتصاد على العملة الفلسطينية :..... ١٤
الاحتلا ل واثره على العملة الفلسطينية :..... ١٦
طرق اصدار العملة الفلسطينبه :..... ١٧
إيجابيات وجود عمله في فلسطين :..... ٢٢
سلبيات وجود عمله فلسطينية :..... ٢٣
جاهزية سلطة النقد الفلسطينية لمرحلة الإصدار:..... ٢٤
الاعتبارات الخاصة بمرحلة الإصدار..... ٢٥
الفصل الثالث..... ٢٧
الآراء المطروحة حول إصدار عملة فلسطينية..... ٢٧
النتائج:..... ٢٩
المراجع..... ٣٠

الفصل الأول

المقدمة:

كانت تعتبر فلسطين من الدول المصدرة لكثير من الموارد حيث اعتمد عليها كثير من البلاد ، كونها كانت نقطه إيصال ، وذلك لوقوعها وسط طرق التجارة ما بين جنوب شرق اسيا ، والصين والهند وشبه الجزيرة العربية ومنها الي موانئ بلاد الشام ومن ثم الي أوروبا ، ولهذا كانت العملة الفلسطينية مهمه في قديم الزمان .

حيث استخدم الفلسطينيون على مر الزمان عملات نقديه كثيرة لحضارات كثيرة، واشتهرت عمله فسطين بشكل كبير ذلك لان فلسطين تعامله مع كثير من الدول.

تكمن اهمية وجود العملة الفلسطينية حيث ان فلسطين دوله الحضارات والديانات الثلاثة فكيف لا يوجد لهذه الدولة عمله خاصة بها وهي رمز للحضارة؟

تعد عمله فلسطين من نوادر العملات في العالم، وذلك لأنها قد تلاشت ولم يبقى منها شيء يذكر، فهل يمكن لدولة فلسطين ارجاع العملة الفلسطينية الى حياتها ؟

مشكلة البحث:

عدم وجود عمله نقدية خاصة بدوله فلسطين، ومؤثرات العملة على الشعب الفلسطيني اذا تم انتاجها.

أهمية البحث:

تكمن اهميه لبحث باطلاع الشعب على تاريخ عملته، وتأثير العملة على اقتصاد الدولة، وكيف إثر الاحتلال على العملة الفلسطينية، وسلبيات وايجابيات العملة الفلسطينية، وفي النهاية هل من الإيجابي وجود عمله فلسطينية، او ستشكل ضرر إذا تم انتاج عمله خاصه بدوله فلسطين؟

اهداف البحث:

- التعرف على تاريخ العملة الفلسطينية.
- كيفية انتاج العملة وعلى ماذا تعتمد.
- مؤثرات العملة على الاقتصاد.
- كيف يؤثر الاحتلال على العملة الفلسطينية.
- إيجابيات وجود عمله فلسطينية.
- سلبيات وجود عمله فلسطينية.

الفرضيات:

يفترض لحل هذه المشكلة وجود عمله فلسطينية، وتحسين الاقتصاد الفلسطيني.

المحددات:

- **كيف يمكن لدوله فلسطين انتاج عمله خاصه بها ؟**
- **هل سيؤثر وجود عمله فلسطينية على الاحتلال الإسرائيلي؟**
- **لماذا لا يوجد لحد الان عمله خاصه بفلسطين ؟**
- **هل يمكن لدوله فلسطين انتاج عمله خاصة بها ؟**

إذا تم انتاج عملة كيف ستؤثر إيجابا ام سلبا على الشعب الفلسطيني؟

الفصل الثاني

تاريخ العملة الفلسطينية:

كان النظام التجاري في فلسطين قديما يعتمد على نظام المقايضة (بَيْعٌ بِالْمُبَادَلَةِ ، بِالْمُقَابَلَةِ ، أَيْ تَبَادُلُ مَادَّةٍ بِمَادَّةٍ أُخْرَى مُعَادِلَةٍ لِثَمَنِهَا) و من ثم و تحديداً في القرن السابع قبل الميلاد ظهرت النقود حيث بدأ التداول بالعملة على مر الامبراطوريات التي حكمت فلسطين أو احتلتها مثل الحضارة الفرعونية و اليونانية و البيزنطية و الاسلامية و حتى نهاية حقبة الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨ ثم بدأ الاحتلال الاسرائيلي المستمر الى يومنا هذا".

و بشيء من التفصيل يضيف المؤرخ المبيض، " قبل عام ١٩١٧، كانت النقود السائدة في فلسطين هي العملة العثمانية و ما بين عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٧ كانت العملة السائدة هي العملة المصرية أما ما بين عام ١٩٢٧ الى عام ١٩٤٦ كانت النقود الفلسطينية هي العملة السائدة و ما بين عام ١٩٤٩ لغاية عام ١٩٥٦ عادت العملة المصرية و من ٢ نوفمبر عام ١٩٥٦ حتى ٧ مارس ١٩٥٧ سادت العملة الاسرائيلية "العبرية" و من عام ١٩٥٧ لغاية عام ١٩٦٧ سادت العملة المصرية و أخيرا من عام ١٩٦٧ حتى اليوم سادت عدة عملات في فلسطين مثل الدولار و الدينار بينما العملة السائدة هي الشيكل الجديد.

عمله فلسطينية قديمة 1 رسم توضيحي

Commented [u1]:

أثر الاقتصاد على العملة الفلسطينية:

لا شك أن الاقتصاد الحديث لا غنى له عن النقود، ولا عن المؤسسات النقدية كالبنوك ، فبدون هذه وتلك لابد وأن يصل النشاط الاقتصادي – والذى يلخصه التدفق الدائري للدخل – إلى حالة من الركود. وبناء عليه، فإن تنظيم الكمية المعروضة من النقود في الاقتصاد القومي والسيطرة عليها ، وكذلك تنظيم عمل المؤسسات النقدية ، هي شروط أساسية وضرورية ، للتحكم في اتجاهات وإنجازات النشاط الاقتصادي ولتوجيهه من خلال السيطرة على العوامل الأساسية التي تحكم تغيراته ، و في الاقتصاد الحديث ، نجد أن العملة، وإن كانت هي الوسيلة المألوفة أكثر من غيرها ، إلا أن هناك العديد من التساؤلات التي يمكن أن تثار بشأنها . فعلى سبيل المثال : من ينظم مقدار ما يتوفر – وما يتم تبادله – في المجتمع من عملة ؟ وكيف يتم ذلك ؟؟ ففي فلسطين لا وجود للجنية الفلسطيني و ان تدبير العملة الموجودة في فلسطين تدار عن طريق سلطة النقد و هو بمثابة البنك المركزي و الذي يفتقر الى وجود العملة الوطنية و لا يتمتع بصلاحيات البنك المركزي و ضعف تأثيره على البنوك الفلسطينية كما تبين لنا في ضل الازمة المالية في فلسطين خلال حجز عائدات الضرائب فقد طلبت سلطة النقد انا ذاك من البنوك خصم ٦٠% من مستحقات القروض على المواطنين لتعديل التوازن الاقتصادي في ظل الازمة المالية الا ان البنوك لم تمتثل لهذا القرار و اقتطعت البنوك كامل مستحقاتها من القروض مما ادي الى ايجاد عجز لدى المواطنين من القدرة الشرائية داخل الاسواق الفلسطينية و هذا بسبب عدم استطاعة سلطة النقد بالمحافظة على اهم اسباب نشأتها و هي المحافظة على مستوى امثل من السيولة المحلية يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي و المحافظة على معدل تضخم مقبول ومستقر و ان التضخم في فلسطين يعتبر الجزء الاكبر منة هو تضخم مستورد و ذلك من خلال ممارسات اسرائيل ضد الاقتصاد الفلسطيني كما ذكرنا بالسابق.

و هناك ايضا نظرية اقتصادية يستغلها البنك المركزي من اجل تخفيف التضخم داخل اقتصاداتها و هذا ايضا لا يمكن تطبيقه في فلسطين و السبب هو غياب الجنية الفلسطيني حيث تقوم البنوك المركزية ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك والأفراد، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي ويقل رصيدها لدى هذا الأخير على خلق الائتمان، فيقل خلق النقود، فينخفض عرض هذه الأخيرة وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الانخفاض.

الاحتلال ل واثره على العملة الفلسطينية:

ان عدم وجود الجنية الفلسطيني منح اسرائيل اوراق ضغط كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني و احكام التبعية الاقتصادية الفلسطينية الى الاقتصاد الاسرائيلي، ففي هذه الايام يعاني قطاع غزة من قلة (الفكة) من الشيقل ، و في السابق من ايام الانقسام الفلسطيني ايضا استغلت اسرائيل الانقسام بعدم ضخ الشيقل الى قطاع غزة مما اجبر الحكومة في قطاع غزة الى صرف رواتب الموظفين بالدولار و كان هذا احد اسباب تقلص السلع التجارية داخل القطاع.

كما و قد استغلت اسرائيل عدم وجود عملة وطنية فلسطينية (الجنية الفلسطيني) بالتأثير على الاقتصاد الفلسطيني من خلال سياسة تكديس الشيقل في فلسطين ، اي ان عملية تكديس الشيكل داخل البنوك الفلسطينية يضعنا امام امرين احلاهما مر اما انه سيؤدي الى اضعاف القدرة الشرائية لدى المواطن الفلسطيني و ذلك من خلال قيام التجار و الصناعات الفلسطينية باستيراد كثير من المواد التجارية و المواد الخام للصناعة الفلسطينية ، بالعملة الاجنبية أي بالدولار او الدينار الاردني ، و بالتالي سيؤدي هذا الى تقليل نسبة النقد الاجنبي الفلسطيني من الدينار و الدولار و سيقلل من قيمة الشيكل الاسرائيلي داخل الاراضي الفلسطينية بسبب تكديس الشيكل في البنوك الفلسطينية ،او انه سيدفع كثير من التجار او الصناعات الفلسطينية بالتوجه ناحية السوق الاسرائيلي أي يمنع التجار من الاختيار بتنوع الاسواق . و هذا سيساعد الاقتصاد الاسرائيلي بالحصول اكثر على النقد الاجنبي و تقليله داخل البنوك و المؤسسات الفلسطينية ، كما ان فرق مستوى المعيشة كبير بين فلسطين و اسرائيل و بهذه العملية سيؤثر على جيب المواطن الفلسطيني من ارتفاع الاسعار و زيادة في التضخم و عدم القدرة الشرائية لدى الطبقة المتوسطة من المواطنين.

و بالرغم من ان اتفاقية باريس الاقتصادية التي اعطت الحق لإصدار عملة فلسطينية ، الا ان الاحتلال الإسرائيلي لن يسمح بتمرير مثل هذا القرار لان الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل أساسي على البضائع الإسرائيلية ، حيث أن الاحتلال لن يتعامل مع هذه العملة ولن يسمح بإصدارها، كما لن يسمح لهذه العملة بأن تكون قوية أمام العملات العالمية ، رغم امتلاك السلطة الفلسطينية جهازا مصرفيا قويا، وسلطة نقد ووجود أساس للبنك المركزي، و لكن مثل هذا القرار يحتاج إلى استقلال الدولة والاقتصاد و هذا غير متوفر حتى الان لدى السلطة الفلسطينية.

طرق اصدار العملة الفلسطينية:

إن عملية إصدار العملة الفلسطينية ليس مجرد طباعة الأوراق النقدية وإجبار المواطنين التعامل معها، بل هي عملية يتم من خلالها تعظيم الفوائد التي يمكن الحصول عليها مع تقليل المخاطر والمخاوف والتكاليف المرتبطة بهذه العملية، وهذا يتطلب تحديد المتطلبات والمقومات الأساسية للازمة لإصدار العملة الفلسطينية بما يضمن تحقيق الفوائد المرجوة منها، وفي نفس الوقت تخفيف الخسائر والمخاطر التي ترتبط مع إصدار هذه العملة.

لذلك فلا بد من توفر المقومات الأساسية المبنية على أسس سياسية واقتصادية واضحة المعالم، لتدفع بالعملة الوطنية نحو الثبات والاستقرار الذي سيوفر الطلب على هذه العملة من خلال زيادة الثقة فيها وفي أدائها لوظائفها، وهذا يتطلب بناء الثقة في العملة والاقتصاد والسياسة الاقتصادية للحكومة، لتستمد العملة قوتها وثباتها من قوة الاقتصاد وأدائه الجيد. إن توقيت إصدار العملة الفلسطينية يعتمد على مدى تحقيق المتطلبات الأساسية التي تدعم وتؤثر على أداء العملة، حتى تكون عملية إصدار العملة الوطنية ناجحة وتكتسب الثقة والمصداقية.

أسباب لجوء الدول لإصدار عمله خاصه بها :

- عدم تبعية اقتصاد الدولة لدولة أجنبية، بمعنى عدم وضع الأدوات المالية والنقدية تحت سيطرة دولة أجنبية، لأن لكل دولة خصوصيتها.

- من واجب الدولة الاحتفاظ بالأدوات اللازمة لها، لبلورة سياستها المالية والنقدية بما يتناسب وخصوصيتها، لتحقيق التطور الاقتصادي بشكل مستقر ومتزايد وصولا لأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.
- العملة الوطنية رمز من رموز السيادة للدولة باعتبارها قضية كرامة.
- الاستفادة من خصائص ووظائف العملة في الاقتصاد المحلي والدولي.

أثر التعامل بالعملات الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني:

بشكل عام فإن هناك ثلاث عملات رئيسية يتم تداولها في فلسطين، هذه العملات هي: الشيكل الإسرائيلي، والدينار الأردني والدولار. إن استخدام العملات الأجنبية في التداول له آثاراً سلبية على الاقتصاد الفلسطيني، وتتحدد هذه الآثار بحسب نوعية العملات المستخدمة في الاقتصاد، من أهمها:

إن تداول العملات الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني، وغياب النقد الوطني يحرم سلطة النقد وبالتالي السلطة الفلسطينية من عوائد طبع النقود، فالدولة تقوم بمبادلة عملتها مقابل العملات الأجنبية المختلفة، التي يتم استثمارها في الأسواق العالمية وتحقيق عوائد عليها، كما قد تقوم الحكومة أحيانا بتمويل نشاطاتها المختلفة وعجز الموازنة عن طريق طبع النقود. (أو ما يسمى بالتمويل بالعجز)

استخدمت فلسطين عبر العقود الماضية الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني. ونتيجة تخلف القطاع المالي في الماضي وكبر حجم الاقتصاد الموازي، فإن النقد المتداول شكل نسبة كبيرة من عرض النقد، مما أدى إلى أن يحقق البنك المركزي الأردني وبنك إسرائيل عوائد كبيرة من طلب المناطق الفلسطينية على النقود.

استخدام العملات الأجنبية في التداول يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لسياسات أسعار الصرف المتبعة في الأردن وإسرائيل، فالتجارة الفلسطينية تكون عرضة لسياسات أسعار الصرف الإسرائيلية والأردنية، كما تؤثر هذه السياسات على معدلات التضخم. (ما يسمى بالتضخم المستورد)

استخدام العملات الأجنبية في التداول في فلسطين أدى إلى تسمية السلع المختلفة بالعملات المختلفة، مما أدى إلى إتاحة المجال أمام تذبذبات العملات المتداولة للعب أدوار قد تكون مهمة في تحديد الأسعار النسبية للسلع المختلفة، وبالتالي لتغير هيكل الحوافز في الأسواق، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى أن تستجيب الوحدات الاقتصادية لهذه التغيرات غير الحقيقية، والنتيجة هو سوء في تخصيص المصادر الاقتصادية نتيجة للاستجابة لإشارات غير حقيقة في الأسواق تمت صياغتها وفق متطلبات اقتصادات أخرى.

أدى الانخفاض المستمر في قيمة الشيكل الإسرائيلي وبمعدلات عالية انخفاض القوة الشرائية للمواطنين، أما تدهور الدينار الأردني نتيجة فك ارتباط الضفة الغربية عن الأردن في عام ١٩٨٨ فقد أفقد الناس ما يعادل نصف مدخراتهم المتراكمة.

استخدام العملات الأجنبية المختلفة قد أدى إلى زيادة مخاطر أسعار الصرف على النشاط الاقتصادي في فلسطين، فمخاطر أسعار الصرف تعيق جهود الوحدات المالية العاملة في تحويل الآجال والقيام بعمليات التمويل طويل الأجل للقطاعات الاقتصادية، ذلك التمويل الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك خوفا من الانخفاض المفاجئ لموجوداتها بالنسبة لمطلوباتها نتيجة تغيرات أسعار الصرف (اشتيه، ٢٠٠٣، ص٣٦١).

الحصار الإسرائيلي النقدي لقطاع غزة، ووقف البنوك الإسرائيلية التعامل مع البنوك في قطاع غزة، أدى إلى وجود أزمة سيولة في قطاع غزة. قد تتكرر في كل لحظة تريد فيها إسرائيل حصار الشعب الفلسطيني.

و يمكن القول أن فلسطين قد عانت وما زالت تعاني من غياب المميزات المرتبطة بوجود النقد الوطني والسياسة النقدية المستقلة، ومن السياسات النقدية وأسعار الصرف لدول الأصل، فالتضخم وتشوه الأسعار النسبية وسوء توزيع المصادر الاقتصادية وارتفاع مخاطر النشاط الاقتصادي، وانخفاض القوة الشرائية لمدخرات الناس، والصدمات الأخرى المستوردة، هي بعض ملامح استخدام عملات أجنبية في التداول. فالسياسات النقدية التي تم تصميمها لخدمة اقتصادات دول الأصل قد أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني، ولم يوازها تعويضات مقابلة.

تلخيص البنك الدولي الفوائد التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد الفلسطيني من وجود عملة وطنية في عدة مجالات:

- استقطاب رؤوس الأموال من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي، ومن خلال ريع الإصدار(والذي سوف يكون محدود في البداية).
- إدارة التدفقات الرأسمالية.
- تشجيع التجارة من خلال تخفيض قيمة العملة وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد.
- التعامل مع الأزمات والهزات والتقلبات بدلاً من الاعتماد على السياسة المالية فقط.
- تنظيم ومراقبة النظام المالي من خلال تحسين دور المقرض كملاذ أخير، بدلاً عن التنازل عن دور الرقابة على النظام المصرفي للسلطات النقدية صاحبة العملات المتداولة في فلسطين.

إيجابيات وجود عمله في فلسطين:

ترجع أهمية العملة الفلسطينية إلى العديد من المزايا التي تحققها على جميع الأصعدة، فهي تعتبر رمزاً من رموز السيادة للدولة الفلسطينية من ناحية، ودورها الهام في تحقيق أهداف الاقتصاد الفلسطيني من ناحية أخرى، بالإضافة للحد من مظاهر التبعية للعملات الأجنبية المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، فمن الضروري إيجاد عملة وطنية على أسس وقواعد مستمدة من التطورات التي حدثت أخيراً في أنظمة النقد الدولية، على أن تكون العملة قوية يعتمد عليها، ويثق السكان بها إضافة لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

إن إصدار العملة الفلسطينية يحقق عددا من المكاسب الاقتصادية الهامة وفي مقدمتها تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية، وتمكين السلطة الوطنية من إدارة سياسة نقدية فعالة تعمل على مكافحة التضخم وتخفيض معدلات البطالة وتشجيع فرص الاستثمار والتحكم في عرض النقود في فلسطين، ويمكن التأكيد على أن أهداف الاقتصاد الفلسطيني تتمحور حول هدفين رئيسين هما تحسين مستويات المعيشة للشعب الفلسطيني، وخلق فرص عمل للفلسطينيين، وهذين الهدفين يعتبران هدفين رئيسيين للنظام النقدي والسياسة النقدية الفلسطينية.

سلبيات وجود عمله فلسطينية:

إن النقد الوطني هو أحد معايير التعبير عن الهوية الفلسطينية. ولكن رغم أهمية النقد الوطني، إلا أنه لا يجب الإسراع في إصداره إلا بعد دراسته بواقعية حتى تكون خطوة في الإطار السليم.

ومن الصافات التي يمكن اعتبارها سلبيه بنسبه لإصدار عمله فلسطينية هي زيادة صعوب التعلم من قبل الفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطين المحتلة .

جاهزية سلطة النقد الفلسطينية لمرحلة الإصدار:

يحتل موضوع إصدار العملة الوطنية أهمية خاصة لدى سلطة النقد. ولهذه الغاية، عقدت خلال الفترات الماضية العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل، التي جاءت توصياتها مطالبة بتأجيل البت في موضوع إصدار العملة الوطنية حتى يتم تهيئة العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية المسبقة لمرحلة الإصدار. كما لا يزال هذا الموضوع يحتل في الوقت الراهن أعلى قائمة اهتمامات وأولويات سلطة النقد، بإخضاعه لمزيد من التحضير والبحث والدراسة، التي سيتم رفع نتائجها مباشرة إلى المستوى السياسي في الوقت المناسب، ليتم اتخاذ القرار المناسب بشأن و سلطة النقد باعتبارها أحد الأطراف الرئيسة المشاركة في .عملية الإصدار عندما تصبح الظروف مهيأة لذلك موضوع إصدار العملة، والجهة المنوط بها وحدها حق امتياز إصدار العملة الوطنية، تمكنت من خلال تكثيف جهودها على هذا الصعيد من تحقيق العديد من الإصلاحاتً ، إلى جانب تهيئة العديد من المؤسسية في النظام المصرفي الفلسطيني مع مرحلة الإصدار ليصبح أكثر تناغما وا السياسة ٍ ، وباتت قادرة على إصدار وا دارة ٍ الاعتبارات و المتطلبات والشروط المسبقة لهذه المرحلة دارة العملة الوطنية النقدية في الوقت الذي يتم فيه اتخاذ وفي ذات السياق، أشارت العديد من التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى جاهز ية .القرار بإصدار العملة سلطة النقد للقيام بمهام بما في ذلك إصدار وا لوطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة، وذلك عقب الإصلاحات ٍ البنك ومع ذلك، فإن سلطة النقد باعتبارها أحد .المركزي، دارة العملة ا المؤسسية الفعالة التي قامت بها منذ العام ٢٠٠٧ الأطراف الرئيسة المشاركة في موضوع إصدار العملة، والجهة المنوط بها وحدها حق امتياز إصدار العملة الوطنية، تدعو إلى توخي الحرص الشديد عند طرح موضوع العملة الوطنية، حتى لا تطغى الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية، وتؤدي إلى اختيار توقيت غير مناسب للإصدار، خاصة وأن الحفاظ على قيمة العملة هو أهم من إصدارها.

الاعتبارات الخاصة بمرحلة الإصدار

يعتبر موضوع إصدار العملات الجديدة من المواضيع الشائكة التي تستدعي دراسة وتهيئة العديد من الاعتبارات والشروط المسبقة، وذلك لضمان نجاح عملية الإصدار وتحقيق الفوائد المرجوة منها، وفي نفس الوقت تجنب إدارة العملة والحفاظ على قيمتها واستقرارها، وادارة سعر هذه الاعتبارات .المخاطر التي قد ترتبط مع إصدار العملة من شأنها ضمان قدرة سلطة النقد نفسها على ٍصرفها، بما يضمن عدم انهيارها. كما تسهم هذه الاعتبارات في جعل العملة الفلسطينية منافسة للعملات المتداولةً في فلسطين، وتمتعها بصفة القبول العام من قبل جمهور المواطنين، وبالتالي الوصول إلى سياسة مستقرة، سواء حاليا كان ذلك على مستوى الوضع المالي في فلسطين بشكل عام من خلال توفر التدفقات المالية لتسوية المدفوعات بشكل فعال ومأمون، أو على مستوى سلطة النقد بشكل خاص من ولهذه الغاية، تواصلت جهود واستعدادات سلطة النقد لمرحلة .خلال توفر جهاز مصرفي قوي وأمين وفعال الإصدار، لضمان النجاح فيها وتحقيق النتائج المرجوة منها. وتركزت هذه الاستعدادات بشكل رئيس ضمن أربعة أطر أساسية، إضافة إلى الاعتبارات الخاصة بعملية الإصدار نفسها. و قد تمكنت سلطة النقد من تحقيق العديد من الإنجازات فيها في مجال وتهيئة الشروط المسبقة لمرحة الإصدار.

الفصل الثالث

الآراء المطروحة حول إصدار عملة فلسطينية

وفي هذا السياق أوضحت إحدى الدراسات الميدانية في العام ٢٠١٨، مدى جاهزية السلطة السياسية لفرض التعامل بالعملة الفلسطينية حال إصدارها، والتي وجهت لرجال السياسة والسلطة في مستويات متقدمة، بأن ٨٩% من عينة الدراسة أيدوا فكرة إصدار عملة وطنية وبقوة، فيما أيد ٨% من العينة الفكرة ولكن مع وجود تحفظات معينة وهذا يدل على التوجه الرسمي في السلطة الوطنية لإصدار عملة وطنية.

ويؤكد هذا التوجه إصدار العملة بعد تحقيق متطلباتها مجموعة من الأكاديميين في حلقة نقاش بحثي في وحدة البحوث والدراسات التجارية. كما لا نجد من الفلسطينيين من لا يؤيد إصدار عملة بوجه عام، بل وهناك تحفظات على الوقت المناسب لإصدارها.

وقد عبرت سلطة النقد عن موقفها حول جاهزية إصدار العملة الوطنية فور إعلان الدولة في عام ١٩٩٩، واتخاذ القرار السياسي في هذا الشأن. وأعلنت سلطة النقد في أكثر من مناسبة بأنها تشرع بإعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ مشروع إصدار العملة الفلسطينية.

يعتبر رأي القطاع الخاص من المسائل الضرورية فيما يخص إصدار العملة الفلسطينية، نظراً للدور الرئيسي الذي يلعبه في عملية البناء والتنمية الاقتصادية، إذ أنه سيحكم على فاعلية العملة والثقة في التعامل معها في السوق النقدي، ومدى تقبله لها والطلب عليها.

وأكدت إحدى الدراسات الميدانية في عام ٢٠١٨م، حول مدى قبول الجمهور للتعامل بالعملة الوطنية حال إصدارها، التي كانت موجهة للمواطنين ورجال الأعمال، بأن ٧٥% من أفراد العينة رفضوا وبشدة إصدار العملة الوطنية.

ومن خلال استبانة وزعت على ١٠٠ مشاهدة من المواطنين بطريقة صدفية في العام ٢٠١٨ ، تبين أن ما نسبته٥١,٣% من أفراد العينة بأنهم سيتعاملون مع العملة الفلسطينية، في حين أن ٦١,٦% اعتبروا أن الوقت غير مناسب لإصدار العملة الوطنية. وهذا يدل على تحفظ المواطنين على إصدار عملة فلسطينية مستقلة بسبب الحالة التي يعيشونها من انقسام سياسي داخلي واقتصاد ضعيف، بالإضافة إلى التوجه بأن تصدر العملة الفلسطينية في ظل دولة فلسطينية مستقلة واقتصاد قوي.

ولعلنا نذكر هنا موقف رجال الأعمال والفعاليات الاقتصادية الفلسطينية عند طرح فكرة إصدار عملة فلسطينية في عهد الانتداب البريطاني، حيث كان التوجه عموما باتجاه رفض هذا الإصدار لدواعي اقتصادية وإظهارا لعدم الثقة في نية حكومة الانتداب.

النتائج:

مما لا شك فيه، أنه يجب بذل الجهد الكبير من قبل السلطة الفلسطيني ومن قبل سلطة النقد لدراسة الموقف المتعلق بإصدار النقد بما يمكنها من اتخاذ قرار صائب في هذا الموضوع.

المراجع

- http://www.aliqtisadi.ps/article/26700/-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%91%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8B-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A--%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF
- **سلطه النقد الفلسطينية**
- **تقارير من الاعلام الفلسطيني**
- البرغوثي، عروبة